المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

المعارضة التونسية.. إعتقالات وأحكام سجنية طويلة وإنقسامات لا تنتهي

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

AFPD
Africa Forum for Peace and Defense
منتدى أفريقيا للسلم والدفاع

أبعاد الموقف
21 ديسمبر 2025

منتدي افريقيا للسلم والدفاع هو احد الوحدات البحثية التابعة للمركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية يهدف الي بحث ودراسة القضايا المتعلقة بمناطق القرن الافريقي وجنوب الصحراء لما لهما من التأثير المباشر علي المجال الحيوي للدولة الليبية ويعمل المنتدي في اطار البحث العلمي والدراسات والابحاث والتحليلات الامنية والعسكرية وفقا للرؤية الشاملة لمفهوم الامن القومي الاقليمي والدولي في هذه المناطق الحيوية للقارة الافريقية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

منتدى افريقيا للسلم والدفاع

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

المعارضة التونسية..

اعتقالات وأحكام سجنية طويلة وانقسامات لا تنتهي

ابعاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات

21 ديسمبر 2025

فاطمة بدري
باحثة وصحفية تونسية

المقدمة

منذ سنة 2021 وبعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد والتي تفرد بمقتضاها بالحكم، شهدت تونس تغييرات سياسية هامة دخلت بمقتضاها تونس حقبة جديدة من الحكم الفردي. إذ جمع سعيد السلطتين التنفيذية والتشريعية بين يديه وسيطر على القضاء وأعاد تشكيل المشهد السياسي بشكل جذري غابت فيه الأحزاب والأنشطة الحزبية وتحولت فيه المنافسة السياسية إلى جريمة، والمعارضة ثمنها الزج في السجون بأحكام طويلة بتهم جاهزة.

وخلال هذه الفترة تصاعدت مجددا وتيرة الاعتقالات السياسية في البلاد بعد صدور الأحكام الاستئنافية فيما يعرف بقضية " التآمر على أمن الدولة "، والتي جاءت أحكام ثقيلة طاولت قيادات عديدة من مختلف الانتماءات السياسية ونشطاء ومحامين بارزين. وهي أحكام تأتي بالتزامن مع اضرابات جوع نفذها عدد من السجناء السياسيين القابعين في السجون منذ أكثر من سنة احتجاجا على الظلم المسلط عليه وظروف المحاكمة التي يصفونها بغير العادلة.

في 28 نوفمبر 2025، حكمت محكمة الاستئناف بتونس العاصمة على 34 متهما في "قضية التآمر " بالسجن بين خمس و45 عاما. ومنذ ذلك الحين، اعتقلت السلطات الناشطة السياسية شيماء عيسى، والمحامي الحقوقي العياشي الهمامي المحكمان بالسجن لعشرين سنة، والمعارض السياسي البارز أحمد نجيب الشابي، الذين حكم عليهم بالسجن 12 سنة. فيما زادت عقوبة كل من القيادي في جبهة الخلاص المعارضة جوهر بن مبارك

والأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، والأمين العام لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي المتواجدين في السجن، من 18 إلى 20 سنة.

سجن وإضرابات جوع

اعتقل عناصر أمن بزي مدني الناشطة السياسية والحقوقية لسعيد شيماء عيسى في أحد شوارع العاصمة التونسية في 29 نوفمبر إثر مشاركتها في مظاهرة تندد بتزايد الهجمات على الحريات والحقوق. وبدأت عيسى، الموجودة في أحد سجون النساء بالعاصمة إضرابا عن الطعام يوم اعتقالها. وكانت شيماء عيسى قد اعتقلت أيضا في فبراير 2023 ووضعت في الإيقاف التحفظي، ثم أفرج عنها في يوليو 2023. وحكم عليها بالسجن 18 عاما في المحكمة الابتدائية، ورفع الحكم إلى 20 عاما في مرحلة الاستئناف. وهي عضو في " جبهة الخلاص الوطني "، التحالف المعارض الرئيسي للرئيس سعيد، ومؤسسة مشاركة في تجمع " مواطنون ضد الانقلاب "، الذي يعارض بدوره سياسة سعيد بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها في 25 يوليو 2021.

وفي 2 ديسمبر 2025، اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان والمحامي العياشي الهمامي، من منزله في تونس العاصمة لتنفيذ حكم بالسجن لمدة خمس سنوات. كان الهمامي في البداية وكيل دفاع في قضية التآمر، لكنه تم الزج به في القضية في مايو 2023. وحكم بالسجن ثماني سنوات في المحكمة الابتدائية، وخفف الحكم إلى خمس سنوات في الاستئناف.

وقد قدم محاموه استئنافا أمام محكمة التعقيب (النقض)، أعلى محكمة في تونس، طلبا إضافيا لوقف تنفيذ الحكم الصادر ضده في انتظار القرار النهائي. ويعد العياشي الهمامي محاميا بارزا في تونس ومدافعا صلبا عن حقوق الإنسان. أمضى عقودا من الزمن مدافعا عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وقاد الجهود الوطنية الرامية إلى إرساء الديمقراطية

واستقلال القضاء وضمان الحريات الأساسية. وتولى مسؤوليات قيادية بارزة في عدد من المنظمات الحقوقية داخل تونس وخارجها.

وفي 4 ديسمبر اعتقل السياسي الكبير نجيب الشابي بعد أيام من المراقبة الأمنية حول منزله، بعد أن قاطع جلسة محاكمته. وكان قد جهز حاجياته وظل منتظرا الاعتقال في أي لحظة ومستعدا له كما تم تصويره في أحد القنوات التلفزية، وقال في تصريحات صحفية إنه مستعد للذهاب إلى السجن، وأن " القوة في يد السلطة، ولكن الحق إلى جانبنا ". والشابي هو أحد أبرز الشخصيات السياسية المعارضة في تونس منذ حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، ومن بعده الرئيس الراحل زين العابدين بن علي الذي أطيح به في الثورة التونسية عام 2011. وهو رئيس تحالف جبهة الخلاص الوطني المعارض ومن بين مؤسسيها.

وتزامنت هذه الموجة الجديدة من الاعتقالات مع إضرابات الجوع التي يخوضها عدد من المعارضون والسجناء السياسيين، كان قد بدأها السجين السياسي جوهر بن مبارك أحد مؤسسي " جبهة الخلاص الوطني "، منذ 29 أكتوبر في سجن بلي المدني في جنوب شرق تونس العاصمة، احتجاجا على ظروف اعتقاله منذ فبراير 2023.

وفي أبريل من نفس السنة، حكم عليه بالسجن 18 عاما بتهمة " التآمر ضد أمن الدولة "، و"الانتماء إلى جماعة إرهابية ". ووجه جوهر بن مبارك رسالة إلى وزيرة العدل التونسية ليلى جفال قال فيها سأغادر السجن بعد أيام قليلة، فإما أخرج حرا أو أخرج ميتا.. وفي الحالتين سأخرج وهذا قراري الأخير ولا رجعة فيه".

وتردى الوضع الصحي لـ بن مبارك بسبب إضرابه، ما فع عدد من المعارضين والسياسيين التونسيين المتواجدين بدورهم وراء القضبان، للتضامن معه بتنفيذ اضراب عن الطعام

وللمطالبة بالإفراج عن المساجين السياسيين واستقلال القضاء والحق في المحاكمة العادلة.

ومن بين هؤلاء الأمين العام للحزب الجمهوري عصام ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي (86 عاما)، والوزير السابق مهدي بن غربية والناشط السياسي عبد الحميد الجلاصي المودعون أيضا على خلفية قضية التآمر على امن الدولة.

وهذه ليست المرة الأولى التي يخوض فيها المساجين السياسيين معركة الأمعاء الخاوية من خلف القضبان، إذ سبق لعدد من القادة السياسيين القابعين بالسجن على خلفية ما يعرف بـ قضية " التآمر على أمن الدولة " الدخول في إضرابات عن الطعام دامت لأيام، دفاعا عن حقهم في محاكمة عادلة وحريتهم ولكنها قوبلت بالتجاهل من السلطة التي واصلت التنكيل بهم بل وحرمتهم حتى من حق المحاكمة الحضورية.

وقال رئيس جبهة الخلاص أحمد نجيب الشابي تعليقا على الإضرابات في وقت سابق "إن الايقافات التي تشهدها تونس اليوم اعتباطية وغامضة وهي سابقة في تاريخ البلاد، ولهذا فإن اضرابات الجوع التي ينفذها من هم خلف القضبان هي أساسا من أجل توجيه رسائلهم إلى الرأي العام كي يدرك وضعيتهم داخل السجن ويتفاعل معها. وحتى تكون بمثابة صرخة للتذكير بأنهم يعيشون سنوات مظلمة غير مسبوقة ".

قضية التآمر

بدأت قضية " التآمر على أمن الدولة " منذ أكثر من سنتين، وتحديدا في فبراير 2023، عندما تم تنفيذ سلسلة من الاعتقالات طالت عشرات السياسيين ورجال الأعمال، وبعض المسؤولين السابقين في الدولة، ومسؤولين في مؤسسات إعلامية من أجل تهم تتعلق بـ" تكوين وفاق بغاية التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي "، وتم إلحاق قضايا عديدة

أخرى معروضة على قطب الإرهاب ودوائر مكافحة الفساد، من بينها إجراء اتصالات تعتبر مشبوهة مع دبلوماسيين.

مع نهاية فبراير 2023 كان مجموع الموقوفين/ات قد بلغ عشرة أشخاص، لم يمثلوا أمام القاضي إلا مرة واحدة في 25 من الشهر نفسه، كما تؤكد " هيئة الدفاع عن المتهمين ".

وفي الثاني من مايو 2023، قررت دائرة الاتهام المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب في محكمة الاستئناف في تونس، إحالة 40 متهماً في قضية " التآمر على أمن الدولة " على الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب، ورفضت مطالب الإفراج عن الموقوفين، حتى بعد انقضاء آجال التوقيف التحفّظي، التي أقرها المشرع التونسي بمدة لا تتجاوز 14 شهرا.

لم يتم الإفراج سوى عن ثلاثة أشخاص، هم نور الدين بوطار في مايو 2023، لأنه كان محتجزا بقضية تتعلق بغسيل أموال برأت ذمته منها، ثم شيماء عيسى ولزهر العكرمي في 13 يوليو 2023.

وفي أبريل الماضي أصدرت أحكاما المحكمة الابتدائية بتونس على عشرات المعارضين السياسيين لسعيد في القضية ذاتها تراوحت بين 4 و66 سنة في محاكمة اعتبرتها المعارضة " ملفقة وسياسية بامتياز ". وفي 29 أكتوبر الماضي، انطلقت أول جلسة استئناف بقضية " التآمر على أمن الدولة " عن بعد، وسط مقاطعة أغلب المساجين السياسيين، ليتم تأجيلها إلى الـ 17 من الشهر ديسمبر الجاري.

وفي 28 نوفمبر أصدرت محكمة الاستئناف بتونس أحكاما نهائية في حق المتهمين في القضية. حيث تراوحت الأحكام السجنية الصادرة في حق المتهمين الموقوفين، بين 10 سنوات و45 عاما سجنا، في حين قضي في شأن متهم موقوف بعدم سماع الدعوى، دون

توضيحات بخصوص أسماء المتهمين. فيما تروحت أحكام المتهمين في حالة سراح بين 5 سنوات و35 سنة سجنا، وحكم على متهمين اثنين بعدم سماع الدعوى.

وأما المتهمين في حالة فرار، فقد قضت المحكمة بإقرار العقوبات السجنية المحكوم بها ابتدائيا في حقهم وهي 33 سنة مع النفاذ العاجل والترفيع فيها بالنسبة لبعضهم إلى 43 سنة مع النفاذ العاجل.

كما تم إضافة خطايا (غرامات) مالية متفاوتة ومصادرة الأموال المودعة في الحسابات المفتوحة بالمؤسسات المالية التونسية، إلى العقوبات السجنية بالنسبة لبعض المساجين.

ويتهم الرئيس قيس سعيد المودعين على خلفية هذه القضية بالتآمر وافتعال الأزمات، في حين ترى المعارضة أنه يستخدم القضاء لتصفية خصومه منذ اتخاذه ما سمية بالإجراءات الاستثنائية في 25 يوليو 2021، التي تعتبرها " انقلابا على دستور الثورة "، في حين يراها مؤيدو الرئيس " تصحيح للمسار ".

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش، قد ذكرت في تقريرها العالمي الأخير، أن السلطات التونسية قد كثفت قمع المعارضة السياسية والأصوات الناقدة الأخرى بتنفيذ اعتقالات جماعية، وسجن الصحفيين، واستهداف منظمات المجتمع المدني. وأكدت أنه حتى تاريخ نوفمبر 2024، تم اعتقال أكثر من 80 شخصا في تونس لأسباب سياسية أو لممارسة حقوقهم بينهم معارضون سياسيون ومحامون وصحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي.

انقسام المعارضة

وفيما يقوم الرئيس قيس سعيد بالزج بقادة المعارضة في السجون في قضايا مختلفة أبرزها قضية " التآمر على أمن الدولة " وغيرها من التهم التي تراها المعارضة ملفقة من أجل أن يتفرد بالسلطة، فإن قوى هذه المعارضة بمختلف انتماءاتها الفكرية والإيديولوجية تختار مواصلة الانقسام الذي يستغله سعيد من جهة لمواصلة ضربها وإضعافها، فيما يراه عموم التونسيين سببا كافيا في كونها حركات وتيارات سياسية تجتر الفشل وترفض القيام بمراجعات حقيقية تؤكد من خلالها أحقيتها بأن تنال ثقتهم.

ورغم اشتراكها في رفض سياسات الرئيس قيس سعيد، إلا أن المعارضة التونسية لم تنجح، بعد مرور أكثر من أربع سنوات على تفرد سعيد بالحكم وفتحه أبواب السجون أمام قادتها، في توحيد صفوفها، وفشلت كل الدعوات والمبادرات في هذا الصدد. ويبدو أن هناك إرث ثقيل تحمل وزره حركة النهضة وحلفاءها والمحسوبين عليها جراء تجربة الحكم التي شهدت محطات خطيرة لا تستطيع بقية القوى تجاوزها وخاصة الاغتيالات السياسية التي طالت قيادات هامة من اليسار التونسية واتهام حركة النهضة بالتورط فيها.

فضلا عن تغول الإرهاب الذي من أسبابه تساهل النهضة مع المتطرفين بمجرد استلامها الحكم. ولهذا تتمسك المعارضة ذات التوجه العلماني برفض العمل مع الإسلاميين وحلفائهم بل ويرفضون حتى مجرد الاشتراك معهم في المسيرات التي تخرج بين الحين والآخر للتعبير عن رفض خيارات السلطة الحالية واعتراضها عن المضي بالبلاد نحو نظام استبدادي بعد أن مضت البلاد خطوات نحو تأسيس نظام ديمقراطي وإن كان أعرجا.

والمعارضة التونسية تدرك أن الشعب التونسي لم يجد في الديمقراطية وفي هيمنة الأحزاب مكاسب اقتصادية واجتماعية تدفعه اليوم للخروج للدفاع عنها، وتعي أنه لم يعد يثق فيها أو على الأقل في الأسماء التي كانت تتصدر المشهد وأن وجودها لتزعم معارضة قيس سعيد تأتي بنتائج عكسية وتعزز شعبيته.

ورغم ذلك تواصل تصدير ذات الوجوه وترفض القيام بأي مراجعات أو نقد ذاتي وهي تتوقع أن تحقق نتائج مبهرة، فكانت النتيجة عدم تحقيق التأثير المرجو والذي ظهر في المظاهرات الاحتجاجات التي ينظمونها ضد خيارات السلطة وفشلوا في تحشيد أعداد كبيرة من التونسيين إلى جانبهم رغم وجاهة المطالب والرهانات.

وهذا العامل القريب زمنيا لا يلغي حقيقة أن انقسام المعارضة في تونس ظاهرة حاضرة منذ فترة حكم بورقيبة، فمنذ ذلك الزمن فشلت هذه القوى في تغليب الاعتبارات البراغماتية العملية على الاعتبارات الأيديولوجية. ورغم إدراكها أن هذا الفشل في الالتقاء والتقارب يضعفها ويشتتها في أدق الفترات وأصعبها، ويفيد السلطة التي سيكون من اليسير عليها استهدافهم فرادى، ورفضت التقارب بل وظلت تجاهر بالعداء لبعضها البعض.

اقطاب المعارضة التونسية

وتتكون المعارضة التونسية من ثلاثة أقطاب رئيسية تؤكد كل المؤشرات أنها لن تقترب أبدا حول مشروع أو فكرة واحدة لمواجهة تغول النظام الحاكم.

إذ هناك **الحزب الدستوري الحر** بزعامة عبير موسي، الذي يطرح نفسه كـ امتداد لمدرسة بورقيبة وبن علي، ويتبنى خطابا شديد العداء للإسلام السياسي عموما ولحركة النهضة بشكل خاص، كما يجاهر بمعارضة قيس سعيد ويطالب بانتخابات نزيهة ايمانا منه بقدرة رئيسة الحزب على منافسة الرئيس الحالي وربما افتكاك كرسي الرئاسة منه.

والحزب قطب معارض قوي وله طيف شعبي واسع ولعل هذا ما أخاف سعيد الذي قام بالزج برئيسة الحزب عبير موسي في السجن منذ 2023 بتهم " الإساءة للدولة والتحريض

على الحرب الأهلية "، بسبب توجهها لقصر الرئاسة وإصرارها على وضع شكاية بمكتب الضبط هناك وتصويرها كيفية التعامل معها من قبل العاملين هناك.

ومنذ سجن رئيسته يعيش الحزب عزلة كبيرة، ولكن رغم ذلك فليس ممكنا التقاءه مع بقية مكونات المعارضة وخاصة الإسلاميين حتى وإن اشتركوا في الأهداف.

كما هناك **جبهة الإنقاذ الوطني أو " جبهة الخلاص الوطني "** التي تأسست سنة 2022 كـ تحالف سياسي ومدني بزعامة حركة النهضة وحلفائها وخاصة حزب ائتلاف تونس لمعارضة الرئيس التونسي قيس سعيد وإجراءاته التي اتخذها منذ 25 يوليو 2021. لكنها دون ثقل وتأثير حقيقي بسبب الإرث الثقيل لعقد كامل من حكم النهضة بعد الثورة بكل أزماتها السياسية والأمنية والاقتصادية، والتي جعلتها محل انتقاد واسع من قسم كبير من التونسيين المستائين جدا من سنوات حكمها فضلا عن خصومها الايديولوجيين. حيث بات الصفة الأكثر انتشارا لهذا التيار هي " جبهة خلاص النهضة "، ما يجعلها غير قادرة على استقطاب من هم خارج قواعد النهضة وحلفاءها.

ولهذا رغم تحركاتها الاحتجاجية في شوارع العاصمة ضد خيارات السلطة، فإنها ظلت بلا أي تأثير بل إن أي تصريحات أو خطوات يقوم بها هذا التحالف يعزز سلطة سعيد ويزيد من عدد مؤيديه لأن هناك اعتقاد واسع أن هذا التحالف هو حصر حركة النهضة، والأخيرة فقدت شعبيتها لدى قسم كبير من التونسيين. وعلى خلاف بقية مكونات المعارضة فإن هذا التيار لا يرفض التقارب مع بقية مكونات المعارضة ليس ايمانا بنبذ التشتت داخل المعارضة، ولكن بحثا عن مساحة آمنة يدخلون من خلالها قادرة على كسر ما يحمله عموم التونسيين من مواقف سلبية حول حركة النهضة.

وثالثا " **الجبهة المدنية اليسارية** " والتي تضم أحزابا ومنظمات حقوقية، هذه المجموعات أكثر ديناميكية إعلاميا، لكنها ضعيفة القاعدة الشعبية، وتفتقر للانتشار

خارج العاصمة والمدن الكبرى وتتهم بالنخبوية. والأكثر خطورة هو انقسام أحزاب هذه المدرسة فيما بينها حول عدة ملفات هامة بما في ذلك الموقف من السلطة.

وهذه الجبهة لا ترفض التقارب مع الإسلاميين ومع الدستوريين تحت أي غطاء أو من أجل أي هدف.

واخيرا.. فـ هذا يعني أن كل طيف من المعارضة لا يمانع استمرار الوضع الراهن بكل أزماته الاقتصادية والحقوقية والاجتماعية وحتى الاستبداد، طالما أن الحل يكمن في التحالف مع خصومه التاريخيين، وحتى من يبدي استعدادا لذلك يبديها لمجرد مصلحة خاصة. **ولهذا فإن السيناريوهات المنتظرة ترجح، استمرار تفرد قيس سعيد بالحكم وزجه بقادة المعاضة في السجن دون أن يواجه ضغطا كبيرا من المعارضة المشتتة والمتناحرة.**

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info